



تقدير أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي في اليابان

بهاء غريب عبدالغني أحمد^{1*} - فاطمة أحمد الشربيني² - محمد يونس عبدالحليم¹

- 1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - كلية الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر
- 2- قسم الاقتصاد - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - مصر
- 3- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر

Received: 24/04/2024; Accepted: 01/05/2024

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى قياس أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، والأزمة المالية العالمية في 2008 على النمو الاقتصادي في دولة اليابان من خلال قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في اليابان وأهم العوامل المؤثرة عليه، وتم استخدام الأساليب الكمية، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وبينت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات الشارحة إجمالي الإنفاق الوطني نفقات الاستهلاك، الاستثمار الأجنبي المباشر، بطالة، ديون الحكومة المركزية، الضرائب على السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات، وإجمالي الادخار المحلي. كما تبين وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من واردات السلع والخدمات، ومتغير صوري يعكس الأزمة المالية مما يعكس الآثار السلبية للأزمات المالية على الاقتصاد الياباني.

الكلمات الاسترشادية: الأزمة المالية، النمو الاقتصادي، اليابان.

حازت دراستها على إهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين. وغيرهم في مختلف دول العالم.

أهمية الدراسة

عرف التاريخ الحديث العديد من الأزمات سواء الاقتصادية والمالية أو ما نتج عن الكوارث الطبيعية أو الحروب، وقد يختلف أثر هذه الأزمات وانعكاساتها على الدول باختلاف حجمها ونطاقها ونوعها ومداهما الزمني. فنجد بعض الأزمات ذات تأثير محدود ولفترة وجيزة وداخل الدولة ذاتها، وبعضها آخر تمتد آثاره لتشمل دولاً على المستوى الإقليمي وقد تستمر أشهر قليلة، إلا أن أنواعاً أخرى قد تصيب قطاعاً بعينه، ثم تنتشر بصورة سريعة لتمتد تداعياتها إلى عدد كبير من الدول، وتتبع أهمية الدراسة من خلال ما تعرض له العالم في الأونة الأخيرة لأزمة تمويلية ومالية وصفت بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في عام 1929، حيث تنبأ الاقتصاديون منذ منتصف عام 2008 بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي (نصار، 1998).

المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997،

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية من أهم سمات النظم الاقتصادية الرأسمالية، وفي كثير من الحالات يصعب التنبؤ بحدوث هذه الأزمات أو تجنب حدوثه. ولقد شكلت عملية تكرار حدوث الأزمات المالية في الدول المختلفة خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وذلك نظراً لما صاحبها من آثار سلبية حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، هذا بالإضافة إلى أن عدوى تلك الأزمات قد امتدت لتشمل دولاً أخرى، وذلك كنتيجة للانتعاش الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول في ظل تطور ظاهرة العولمة وما ينتج عنها من تزايد في أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم (الجوزي، 2009).

كما تعد الأزمات المالية بمثابة واحدة من أهم الظواهر التي تترك أثراً عميقاً سلبياً على مسار حركة النشاط الاقتصادي وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أنها تحتاج إلى فترات زمنية قد تطول للتخلص من الآثار السلبية التي تخلفها، فضلاً عن أنها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول عامة، وهذا وقد أضحت الأزمات المالية إحدى سمات العصر الحديث، لذا فقد

* Corresponding author: Tel.: +201094778563

E-mail address: Bebo_pop2299@yahoo.com

النتائج والمناقشة

تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الياباني

يتناول هذا الجزء تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في دولة اليابان والتي تمثلت في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الادخار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ... الخ خلال الفترة 1981-2022، وتعد هذه المتغيرات من أهم محددات النمو للاقتصاد الياباني، وتبين النتائج الواردة بجدول 1 ما يلي:

وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي الناتج المحلي في اليابان سنوياً بلغت حوالي 86.67 مليار دولار، تمثل حوالي 2.1% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي 4191 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وجود زياده سنوية معنوية احصائياً في الانفاق القومي في اليابان بلغت حوالي 98.95 مليار دولار، تمثل حوالي 2.36% من متوسطه السنوي الذي بلغ حوالي 4180 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وجود زياده معنوية احصائياً في الإذخار المحلي بالمليار دولار في دولة اليابان سنوياً بلغت حوالي 12.27 مليار دولار، تمثل حوالي 1.04% من متوسطه السنوي الذي بلغ حوالي 1183 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وجود زياده سنوية معنوية احصائياً في الاستثمار الأجنبي بلغت حوالي 2.48 مليار دولار، تمثل حوالي 10.63% من متوسطه السنوي الذي بلغ حوالي 23.33 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي المعروض النقدي سنوياً بلغت حوالي 258 مليار دولار، تمثل حوالي 2.9% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي 8888 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وجود زياده معنوية احصائياً في الضرائب على السلع والخدمات سنوياً بلغت حوالي 8.8 مليار دولار، تمثل حوالي 2% من المتوسط السنوي والذي قدر بحوالي 441 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

والأزمة المالية العالمية في 2008 على النمو الاقتصادي في اليابان؟

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، والأزمة المالية العالمية في 2008 على النمو الاقتصادي في دولة اليابان، من خلال قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في اليابان وأهم العوامل المؤثرة عليه، من خلال تقدير نموذجين قياسيين، النموذج الأول: لبيان أثر الأزمة المالية في عام 1997 على النمو الاقتصادي في اليابان، والنموذج الثاني: لقياس أثر الأزمة المالية في عام 2008 على النمو الاقتصادي في اليابان.

فروض البحث

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 على النمو الاقتصادي في اليابان.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمة المالية العالمية في عام 2008 على النمو الاقتصادي في اليابان.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي وذلك لاستعراض ووصف متغيرات الاقتصاد الياباني، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لأثر الأزمة المالية على النمو الاقتصادي في اليابان. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء واستخدام نموذج قياسي يوضح أثر الأزمة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دولة اليابان، كما تم تقدير للنموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، باستخدام بيانات سلسلة زمنية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة 1981-2022.

جدول 1. الاتجاه الزمني لأهم المتغيرات الاقتصادية في اليابان خلال الفترة 1981-2022

المتغير	الوحدة	ص = أ ± ب س أ ب	المتوسط السنوي	مقدار التغير السنوي %	ر ²	المعنوية ت	المعنوية ف
إجمالي الناتج المحلي	مليار دولار	2414	4,191	2.068	0.60	7.78**	60.6**
الانفاق القومي	مليار دولار	2151	4180	2.367	0.66	8.9**	79.4**
إجمالي الادخار	مليار دولار	931	1,183	1.037	0.20	3.19**	10.2**
الاستثمار الأجنبي	مليار دولار	-27.61	23.33	10.630	0.37	4.87**	23.74**
المعروض النقدي	مليار دولار	3597	8,888	2.903	0.78	12.11**	146**
الضرائب على السلع والخدمات	مليار دولار	261	441	1.995	0.61	7.97**	63.6**

<https://data.albankaldawli.org>

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي على شبكة الإنترنت

الاقتصادي ثم يتعين بعد ذلك تقدير معالم النموذج المقترض ويتم تقويم تلك التقديرات بإخضاعها للمعايير المختلفة سواء الاقتصادية أو الإحصائية أو القياسية.

أما عن اختبار التقديرات طبقاً للمعايير الاقتصادية فهي تتعلق بإشارة تلك التقديرات سالبه أو موجبه فضلاً عن حدودها وفي حالة الإختلاف بين ما تفرضه النظرية الاقتصادية وبين التقديرات المتحصل عليها فيما يتعلق بالإشارة أو حدود التقدير يتم إعادة النظر في صياغة العلاقة أو البحث عن علاقات أخرى لم تؤخذ في الحسبان أو التحقق من دقة البيانات أو من توافر الشروط الخاصة بالطريقة المستخدمة في القياس أما فيما يتصل باختبار التقديرات وفقاً للمعايير الإحصائية أى إختبار قدرة النموذج المقترض على تفسير الظاهرة محل البحث وذلك بالإستناد إلى معامل التحديد (R^2) كمقياس يبين دقة توفيق المعادلة أو نسبة التغيرات في المتغير التابع التي أمكن للمتغير (أو المتغيرات المستقلة تفسيرها) من خلال العلاقة المقترضة وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل كلما دل ذلك على قوة العلاقة المقترضة والعكس بالعكس، إلا ان هناك حالات أخرى تكون قيمة المعامل مرتفعة بينما تكون مقدرة النموذج ذاته منخفضة لعدم معنوية التقديرات، كما توجد حالات أخرى تكون فيها قيمة المعامل منخفضة دون أن يكون مبرراً للحكم بضعف القدرة التفسيرية للنموذج كنتيجة لإهمال بعض المتغيرات أو العلاقات، كما يتم إستخدام إختبار (F) لإختبار دقة توفيق العلاقة ككل ثم إختبار (T) لإختبار معنوية كل معامل على حدة (سليمان وآخرون، 2015).

وسوف يتم قياس أثر الأزمات المالية سواء في عام 1997 أو 2008 على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان من خلال النموذجين التاليين:

النموذج الأول

نموذج قياسي لتقدير أثر الأزمة المالية في عام 1997 على النمو الاقتصادي في اليابان

لقياس أثر الأزمة المالية بدولة اليابان تم من خلال تقدير نموذج قياسي مقترح، وفيه تم تحديد المتغيرات الشارحة (المستقلة) في ضوء الدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي حيث تم تحديد ستة عشر متغيراً من المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى متغير صوري Dummy Variable والذي يعكس الأزمة المالية في عام 1997، (قبل عام 1997 = صفر، من عام 1997 وما بعدها = 1) وهي الأكثر تأثيراً، والتي تُعد لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي بدولة اليابان خلال الفترة 1981-2022.

توصيف متغيرات النموذج

المتغير التابع

Y_1 الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار).

تقدير أثر الأزمة المالية علي معدل النمو الاقتصادي في اليابان

مصفوفة الارتباط البسيط لمتغيرات النماذج المقدره

تم تحديد المتغيرات الشارحة في ضوء الدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي ووفقاً لمصفوفة الارتباط كما هو موضح بجدول 2، تم تحديد ستة عشر متغيراً مستقلاً تمثلت في كل من: (X1): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)، (X2): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)، (X3): الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)، (X4): المعروض النقدي (مليار دولار)، (X5): التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، (X6): سعر الفائدة الحقيقي (%)، (X7): تعداد السكان (مليون نسمة)، (X8): سعر صرف عملة محلية مقابل دولار، (X9): بطالة، (مليون نسمة)، (X10): ديون الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)، (X11): الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار)، (X12): صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)، (X13): واردات السلع والخدمات (مليار دولار)، (X14): أجمالي القوى العاملة، (X15): رصيد الحسابات الجارية (ميزان المدفوعات مليار دولار)، (X16): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار)، هذا بالإضافة إلى (D.V) متغير صوري يعكس الأزمة المالية سواء في عام 1997، 2008. والتي يُفترض أن لها تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار في اليابان خلال فترة الدراسة، حيث تبين وجود ارتباط قوي بين بعض هذه المتغيرات مقارنة بارتباط كل منها مع الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي)، واختيرت المتغيرات الشارحة الأعلى ارتباطاً، هذه المتغيرات هي: (X1): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)، (X2): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)، (X4): المعروض النقدي (مليار دولار)، (X5): التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، (X7): تعداد السكان (مليون نسمة)، (X8): سعر صرف عملة محلية مقابل دولار، (X10): ديون الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)، (X11): الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار)، (X12): صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)، (X13): واردات السلع والخدمات (مليار دولار)، (X14): أجمالي القوى العاملة، (X16): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار) حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات السابقة حوالى 0.943، 0.995، 0.959، 0.922، 0.837، 0.926، 0.817، 0.783، 0.813، 0.871 علي الترتيب.

توصيف النموذج المستخدم

يُعد صياغة النموذج وتجهيز البيانات وتحديد الأسلوب المناسب للقياس من الأمور الهامة في تقدير النموذج

جدول 2. مصفوفة الارتباط للعوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي بدولة اليابان خلال الفترة 1981-2022

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)	نفقات الاستهلاك (مليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	المعروض النقدي (مليار دولار)	التضخم (%)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	تعداد السكان (مليون نسمة)	سعر صرف عملة محلية مقابل (دولار)	بطالة، مليون	دين الحكومة (مليار دولار)	إيرادات ضريبية (مليار دولار)	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	القوى العاملة، إجمالي	رصيد الحسابات الجارية (مليار دولار)	إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار)
	Y1	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14	X15	X16
الناتج المحلي الاجمالي	1																
إجمالي الإنفاق الوطني	.943**	1															
نفقات الاستهلاك	.995**	.939**	1														
الاستثمار الأجنبي المباشر	.248	.309*	.243	1													
المعروض النقدي	.959**	.945**	.964**	.412**	1												
التضخم %	-.647**	-.618**	-.653**	-.161	-.619**	1											
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-.633**	-.659**	-.649**	-.468**	-.743**	.300	1										
تعداد السكان	.922**	.852**	.926**	.178	.869**	-.694**	-.668**	1									
سعر صرف رسمي	-.955**	-.892**	-.937**	-.185	-.888**	.629**	.603**	-.892**	1								
بطالة، إجمالي بالمليون	.545**	.467**	.581**	-.200	.462**	-.714**	-.205	.699**	-.496**	1							
دين الحكومة	.837**	.837**	.878**	.391*	.904**	-.573**	-.775**	.813**	-.731**	.507**	1						
إيرادات ضريبية	.926**	.908**	.903**	.360*	.933**	-.503**	-.702**	.812**	-.913**	.268	.755**	1					
صادرات السلع والخدمات	.817**	.816**	.846**	.528**	.894**	-.476**	-.800**	.788**	-.720**	.351*	.955**	.798**	1				
واردات السلع والخدمات	.783**	.776**	.825**	.398**	.862**	-.407**	-.795**	.753**	-.680**	.369*	.956**	.757**	.973**	1			
القوى العاملة، إجمالي	.813**	.808**	.775**	.483**	.831**	-.551**	-.662**	.802**	-.793**	.318*	.607**	.875**	.677**	.575**	1		
رصيد الحسابات الجارية	.517**	.523**	.485**	.481**	.510**	-.551**	-.350*	.514**	-.529**	.124	.436**	.534**	.532**	.347*	.609**	1	
إجمالي الادخار المحلي	.871**	.782**	.820**	.082	.753**	-.516**	-.385*	.771**	-.901**	.369*	.473**	.853**	.493**	.426**	.808**	.503**	1

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي على شبكة الانترنت <https://data.albankaldawli.org>

المتغيرات المستقلة	
(X ₁): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)	X6 سعر الفائدة الحقيقي (%)
(X ₂): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)	X7 تعداد السكان (مليون نسمة)
(X ₃): الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	X8 سعر صرف (عملة محلية مقابل دولار)
(X ₄): المعروض النقدي (مليار دولار)	X9 بطالة، (مليون نسمة)
(X ₅): التضخم، (% سنويا)	X10 ديون الحكومة المركزية (%)
(X ₆): سعر الفائدة الحقيقي (%)	X11 الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار)
(X ₇): تعداد السكان (مليون نسمة)	X12 صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)
(X ₈): سعر صرف (عملة محلية مقابل دولار)	X13 واردات السلع والخدمات (مليار دولار)
(X ₉): بطالة، (مليون نسمة)	X14 إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة)
(X ₁₀): ديون الحكومة المركزية (%)	X15 رصيد الحسابات الجارية (مليار دولار)
(X ₁₁): الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار)	X16 إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار)
(X ₁₂): صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	DV متغير صوري يعكس الازمة المالية 1997 أو 2008
(X ₁₃): واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	
(X ₁₄): إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة)	
(X ₁₅): رصيد الحسابات الجارية (مليار دولار)	
(X ₁₆): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار)	

$$b_0 \hat{\dots} b_{16}$$

يشير إلى حد الخطأ e_i

وسوف يتم تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة ساقفة الذكر والنتائج المحلي الإجمالي بدولة اليابان خلال الفترة 1981-2022، وذلك من خلال النموذج السابق.

تقدير النموذج في الصورة الخطية

$$Y = 13.84 + 0.023 X_1 + 1.23 X_2 + 0.56 X_3 + 13.37 X_9 + 0.029 X_{10} + 0.105 X_{11} - 0.048 X_{13} + 0.951 X_{16} - 10.6 DV \dots (2)$$

(0.801) (5.43)** (42.8)** (10.1)**
(1.57) (9.52)** (1.63) (-1.29)
(24.5)** (1.98)*

$$R^2 = 0.997 \quad R'^2 = 0.996$$

$$F = 6656^{**} \quad D.W = 1.958$$

جاء الشكل الخطي للعلاقة بين (X₁, X₂, X₃, X₁₀, X₁₁, X₁₆) كمتغيرات مستقلة وبين (Y) الناتج المحلي الإجمالي كمتغير التابع، معبراً عن وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، كل من (X₁): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)، (X₂): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)، (X₃): الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)، (X₁₀): ديون الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)، (X₁₁): الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار)، (X₁₃): واردات السلع

الشكل الرياضي للنموذج

ويبين النموذج رقم (1) أثر الازمة المالية في عام 1997 والمتغيرات الاقتصادية المختلفة بدولة اليابان على الناتج المحلي الإجمالي في الصورة الخطية والتي أخذت الشكل الرياضي التالي:

$$Y_1 = b_0 \hat{\dots} b_1 X_1 \hat{\dots} b_2 X_2 \hat{\dots} b_3 X_3 \hat{\dots} b_4 X_4 \hat{\dots} b_5 X_5 \hat{\dots} b_n X_n \hat{\dots} e_i \dots (1)$$

حيث:

Y ₁	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
b ₀	ثابت الدالة
X ₁	إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)
X ₂	نفقات الاستهلاك (مليار دولار)
X ₃	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)
X ₄	المعروض النقدي (مليار دولار)
X ₅	التضخم (% سنويا)

$$Y = 3.77 + 0.026 X_1 + 1.216 X_2 + 0.548 X_3 +$$

(0.6) (6.69)** (64.44)** (11.46)**

$$0.027 X_{10} + 0.95 X_{16} - 12.53 DV \dots (3)$$

$$(9.72)** (38.79)** (1.87)**$$

$$R^2 = 0.98 \quad R'^2 = 0.97$$

$$F = 728.9** \quad D.W = 1.28$$

تبيين من المعادلة رقم (3) أن المتغيرات (X_1 , X_2 , X_3 , X_{10} , X_{16}) المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة وبين (Y) الناتج طردية بين المتغير التابع (Y) المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، والمتغيرات الشارحة المتمثلة في: (X_1): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)، (X_2): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)، (X_3): الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)، (X_9): بطالة، (مليون نسمة)، (X_{10}): ديون الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)، و(X_{16}): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار). بينما تبيين من المعادلة (3) أن معاملات الانحدار ($D.V$)، جاءت سالبة لتعبر عن وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (Y) المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، والمتغير الصوري الذي يعكس الأزمة المالية في عام 2008 وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن كل زيادة في (X_1): إجمالي الإنفاق الوطني، (X_2): نفقات الاستهلاك، (X_3): الاستثمار الأجنبي المباشر، (X_{10}): ديون الحكومة المركزية، (X_{16}): إجمالي الادخار المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الياباني بحوالي 6.69، 64.44، 11.46، 9.72، 38.79 مليار دولار على الترتيب،

كما تبين ثبوت معنوية النموذج المُقدَّر إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، حيث بلغت قيمة (F) حوالي 728.9، بينما بلغ معامل التحديد المُعدَّل نحو 0.98 مما يعني أن حوالي 98% من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بدولة اليابان ترجع إلى العوامل أو المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

كما جاءت العلاقة الخطية المقدره معنوية إحصائياً، حيث بلغت $Sigf = 0.000$ ، وهي نسبة أقل من 1%، كما جاءت المتغيرات المستقلة معنوية كما هو في حالة المتغيرات (X_1 , X_2 , X_3 , X_{10} , X_{16}) حيث جاءت $Sigf$ أقل من 1%، لكل المتغيرات المستقلة سالفة الذكر، كما تبين معنوية المتغير الصوري ($D.V$) الذي يعكس أثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عند مستوى معنوية 5%، خلال فترة الدراسة.

والخدمات (مليار دولار)، و(X_{16}): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار). بينما تبيين من المعادلة (2) أن معاملات الانحدار (X_1)، جاءت سالبة لتعبر عن وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)، والمتغيرات الشارحة المتمثلة في واردات السلع والخدمات (مليار دولار)، ($D.V$): متغير صوري يعكس الأزمة المالية 1997 وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، بينما لم تخضع العلاقة بين معدل البطالة والناتج المحلي للمنطق الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن كل زيادة في (X_1): إجمالي الإنفاق الوطني (مليار دولار)، (X_2): نفقات الاستهلاك (مليار دولار)، (X_3): الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)، (X_{10}): ديون الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)، (X_{16}): إجمالي الادخار المحلي (مليار دولار) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الياباني بحوالي 0.023، 1.2، 0.56، 0.029، 0.951 مليار دولار على الترتيب، ولم تتأكد المعنوية الإحصائية لمعدلات الزيادة في كل من (X_9): معدل البطالة، (X_{11}): الضرائب على السلع والخدمات (مليار دولار) بالنموذج.

كما تبين ثبوت معنوية النموذج المُقدَّر إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، حيث بلغت قيمة (F) حوالي 665، بينما بلغ معامل التحديد المُعدَّل نحو 0.997 مما يعني أن حوالي 99.7% من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي بدولة اليابان ترجع إلى العوامل المستقلة موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة.

كما جاءت العلاقة الخطية المقدره معنوية إحصائياً، حيث بلغت $Sigf = 0.000$ ، وهي نسبة أقل من 1%، كما جاءت المتغيرات المستقلة معنوية كما هو في حالة المتغيرات (X_1 , X_2 , X_3 , X_{10} , X_{16}) حيث جاءت $Sigf$ أقل من 1%، لكل المتغيرات المستقلة سالفة الذكر، بينما تبين معنوية المتغير الصوري (X_{17}) الذي يعكس أثر الأزمة المالية في عام 1997 عند مستوى معنوية 5%، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية لمتغيرات البطالة، الإيرادات الحكومية، والواردات اليابانية عند أي مستوى معنوية خلال فترة الدراسة.

النموذج الثاني

نموذج قياسي لتقدير اثر الأزمة المالية عام 2008 على النمو الاقتصادي في اليابان

تم توصيف وتقدير نموذج قياسي لتقدير أثر الأزمة المالية في عام 2008 بدولة اليابان في الصورة الخطية، من خلال تحديد المتغيرات الشارحة في ضوء الدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي والأكثر تأثيراً، والتي تُعد لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي بدولة اليابان خلال الفترة 1981-2022.

(2015). مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الاكاديمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

عبدالقادر، محمد عبدالقادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي، الاسكندرية: الدار الجامعية.

نصار، ابراهيم، (1998). الأزمة المالية في دول النمرور الآسيوية - المظاهر، الأسباب، الدروس المستفادة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

المراجع

الجوزى، جميلة (2009). أسباب الأزمة المالية وجذورها في إطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية، وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، لبنان.

سليمان، ابراهيم، رجاء رزق وأحمد فوزي حامد

ESTIMATING THE IMPACT OF FINANCIAL CRISES ON ECONOMIC GROWTH IN JAPAN

Baha G. A. Ahmed¹, Fatma. A. Elsherbiny² and M. Y. Abdel Halim³

- 1- Polit and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Fac., Zag. Univ., Egypt
- 2- Econ. Dept., Fac. Tech. and Dev., Zag. Univ., Egypt
- 3- Econ. Dept., Fac. Comm., Al-Azhar Univ., Egypt

ABSTRACT: This research aims to measure the impact of the Asian financial crisis in 1997 and the global financial crisis in 2008 on economic growth in Japan by measuring the relationship between the rate of economic growth in Japan and the most important factors affecting it. Quantitative methods were used to estimate the relationship between the variables of the study. The results of the research showed that there is a direct relationship between gross domestic product and the variables explaining total national spending, consumption expenditures, foreign direct investment, unemployment, central government debt, taxes on goods and services, imports of goods and services, and total domestic saving. While it was found that there is an inverse relationship between the gross domestic product and both imports of goods and services, and a dummy variable that reflects the financial crisis, which reflects the negative effects of the financial crisis on the Japanese economy.

Key words: The financial crisis, Economic Growth, Japan.

المحكمات:

- 1- أ.د. جمال الدين مصطفى محمد
- 2- أ.د. محمد رمضان إسماعيل اللقه

أستاذ الميكروبيولوجيا الزراعية المتفرغ- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.
أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.